

2020/66

جدول الوثائق الموجهة  
إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب  
قصر باردو

| العدد<br>الرتبي | بيان الوثائق   | عدد<br>الوثائق | الملاحظات  |
|-----------------|--|----------------|--|
|                 | <ul style="list-style-type: none"><li>- رسالة إحالة إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة.</li><li>- مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على مرسوم رئيس الحكومة عدد 18 لسنة 2020 المؤرخ في 12 ماي 2020 المتعلق بتمديد الأجل المتعلق بإبرام رزنامة خلاص ديون المستغلين لعقارات فلاحية.</li><li>- شرح الأسباب.</li><li>- نسخة من المرسوم.</li></ul> |                | <p>يحال عليكم للتفضل بعرضه على مجلس نواب الشعب.</p> <p>مشروع القانون باقتراح من وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية.</p> |

تونس في 19 جوان 2020  
عن رئيس الحكومة

مستشار القانون والتشريع للحكومة

الإمضاء: نسيبيل مدجسرود

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه  
بـ.....في.....  
الإمضاء

2020/66

الواردات عدد

19 جوان 2020

مجلس نواب الشعب  
مكتب الضبط المركزي



2020/66

من رئيس الحكومة

إلى

السيّد رئيس مجلس نواب الشعب

قصر بارو

وبعد، فعملاً بأحكام الفصلين 62 و70 من الدستور،

وبعد مداولة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في تاريخ 18 جوان 2020،

يصلكم طي هذا مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على مرسوم رئيس الحكومة عدد 18

لسنة 2020 المؤرخ في 12 ماي 2020 المتعلق بتمديد الأجل المتعلق بإبرام رزنامة خلاص

ديون المستغلين لعقارات فلاحية،

فالرجاء منكم التفضل بعرضه على مجلس نواب الشعب.

رئيس الحكومة

إلياس الفخفاخ

2020/66

الواردات عدد

19 جوان 2020

مجلس نواب الشعب  
مكتب الضبط المركزي

# مشروع قانون 2020/66

يتعلق بالمصادقة على مرسوم رئيس الحكومة عدد 18 لسنة 2020  
المؤرخ في 12 ماي 2020 المتعلق بتمديد الأجل المتعلق بإبرام رزنامة خلاص  
ديون المستغلين لعقارات فلاحية

## فصل وحيد:

تتمّ المصادقة على مرسوم رئيس الحكومة عدد 18 لسنة 2020 المؤرخ في 12 ماي  
2020 المتعلق بتمديد الأجل المتعلق بإبرام رزنامة خلاص ديون المستغلين لعقارات  
فلاحية.

2020/66

الواردات عدد

19 جوان 2020

مجلس نواب الشعب  
مكتب الضبط المركزي

# شرح أسباب 2020/66

(مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على مرسوم رئيس الحكومة عدد 18 لسنة 2020 المؤرخ في 12 ماي 2020 المتعلق بتمديد الأجل المتعلق بإبرام رزنامة خلاص ديون المستغلين لعقارات فلاحية)

صدر بتاريخ 12 أبريل 2020 القانون عدد 19 المتعلق بالتفويض لرئيس الحكومة في إصدار مراسيم لغرض مجابهة تداعيات انتشار فيروس كورونا "كوفيد 19"، وقد تمّ التفويض بموجب القانون المذكور إلى رئيس الحكومة في إصدار مراسيم لمدة شهرين ابتداء من تاريخ دخوله حيز النفاذ وذلك لغرض مجابهة تداعيات انتشار فيروس كورونا "كوفيد 19" وتأمين السير العادي للمرافق الحيوية وذلك في جملة الميادين التي تمّ تحديدها صلب الفقرة الثانية من الفصل الأول من ذات القانون .

واستنادا إلى أحكام القانون المذكور، صدر مرسوم رئيس الحكومة عدد 18 لسنة 2020 المؤرخ في 12 ماي 2020 المتعلق بتمديد الأجل المتعلق بإبرام رزنامة خلاص ديون المستغلين لعقارات فلاحية "وذلك للأسباب الآتي بيانها:

نص الفصل 53 من القانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020 على أنه: "يعوض تاريخ 31 ديسمبر 2019 الوارد بالعدد 3 من الفصل 85 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019 بـ: "31 ديسمبر 2020". :

وطبقا لأحكام الفصل المشار إليه أعلاه المتعلق بإعفاء المستغلين الفلاحيين لأراضي دولية فلاحية من فنيين وفلاحين شبان ومتعاضدين سابقين بتعاضديات فلاحية منحلة وعملة قارين بها أو بضيعات دولية تمت إعادة هيكلتها، وأمام أهمية مقتضيات هذا الفصل على الشريحة المستهدفة لمواصلة الإنتاج والاستثمار، ونظرا لطبيعة الإجراءات وتعدد المتدخلين (مصالح تابعة لوزارات: الفلاحة والمالية وأمالك الدولة) من جهة وبالخصوص الوضع الصحي الذي تمر به البلاد بسبب فيروس كورونا "كوفيد-19" ومتطلبات الحجر الصحي وصعوبة إنجاز بعض العمليات الإدارية، فإن الفترة المحددة بـ 31 ديسمبر 2020 لم تكن لتسمح للمستهدفين بإمكانية الانتفاع بمقتضيات هذا الفصل، نظرا لضيق الوقت أمام تعدد العمليات المستوجبة من تسوية للوضعية المالية وتمديد للعقود المنتهية بالإضافة إلى إعداد شهادتي الإجابة وعدم التمتع بمياه الري طبقا لمنشوري السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على التوالي تحت عدد 96 بتاريخ 18 فيفري 2019 وعدد 20 بتاريخ 3 فيفري 2020.

وعليه، فقد اقتضى المرسوم عدد 18 لسنة 2020 موضوع المصادقة التمديد في الأجل المذكور إلى غاية 30 جوان 2021.

# 2020/66

تلك هي الغاية من مشروع القانون المعروض.

## المراسيم

مرسوم من رئيس الحكومة عدد 18 لسنة 2020 مؤرخ في 12 ماي 2020 يتعلق بتمديد الأجل المتعلق بإبرام رزنامة خلاص ديون المستغلين لعقارات فلاحية.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية،

بعد الاطلاع على الدستور وخاصة الفصل 65 والفقرة الثانية من الفصل 70 منه،

وعلى القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019،

وعلى القانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020،

وعلى القانون عدد 19 لسنة 2020 المؤرخ في 12 أفريل 2020 المتعلق بالتفويض إلى رئيس الحكومة في إصدار مراسيم لفرض مجابهة تداعيات انتشار فيروس كورونا "كوفيد-19"،

وعلى رأي وزير المالية،

وبعد مداولة مجلس الوزراء.

يصدر المرسوم الآتي نصه:

الفصل الأول - يُمدد الأجل المتعلق بإبرام رزنامة الخلاص الوارد بالعدد 1 من الفصل 53 من القانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019، المتعلق بقانون المالية لسنة 2020، وذلك بالنسبة إلى ديون المتسوغين لعقارات فلاحية المنصوص عليهم بالفقرة الأولى من الفصل 85 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019 وذلك إلى غاية 30 جوان 2021.

الفصل 2 - ينشر هذا المرسوم بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 12 ماي 2020.

رئيس الحكومة

إلياس الفخفاخ